(«اللواء» و«المؤيد» بشكل خاص) في القاهرة ضد النشاط البريطاني، وما يمكن ان يشكّله من تهديد للمصالح الاسلامية والاماكن المقدسة في الحجاز، على الرغم من ادعاءات كرومر بأن ممثل السلطان لدى الخديوية المصرية، الغازي مختار باشا، هو الذي يقف وراء تلك الحملة[٢٥]. على ان المخاوف العثمانية لم تكن محصورة بمنطقة سيناء وجوارها وحسب، بل ان التقارير التي كانت تصل الاسكندرية، من مصر وغيرها من الولايات العثمانية، كانت تؤكد وجود مساعدة بريطانية لحركة التمرّد والثورة القائمة في اليمن ضد السلطة العثمانية. وقد اعترفت التقارير البريطانية، خلال تلك الفترة، بتقديم المساعدة الى اعداد من الاتراك الهاربين من صفوف الجيش العثماني، أو الذين وقعوا في أسر القبائل اليمنية الثائرة، ووصلوا، في النهاية، الى المواقع البريطانية في عدن[٢٦]. وبالاضافة الى ذلك كله، توالت التقارير من والي سوريا بشأن التحرّكات البريطانية في سيناء، فما كان من الباب العالي الاّ ان أصدر تعليماته الى كل من الوالي وقائد القوات التركية في سوريا بالتحرّك نحو العقبة والقُصَيِّمة، بهدف احتلالهما واقامة مواقع عسكرية فيهما، لافشال المخططات البريطانية ـ المصرية. وهكذا، شهد مطلع العام ١٩٠٦ سلسلة من التحركات العسكرية العثمانية، والبريطانية المضادة، تمركزت القوات التركية، بنتيجتها، في العقبة وطابا ورفح، بعد ازالة عمودي النقطة الحدودية، بالاضافة الى مواقع أخرى بين رفح والعقبة؛ في حين تمركزت قوات مصرية ـ بريطانية في جزيرة فرعون، وقلعة العقبة، ونخل، والعريش. وكشفت البرقيات المتبادلة فيما بين القاهرة واسطنبول ولندن حقيقة المواقف، والدوافع، والمصالح، العثمانية والبريطانية، المتصارعة في منطقة سيناء.

من جهته، وجّه الصدر الاعظم، خلال الفترة من ٢٠ ـ ١٩٠٦/١/٢٣، ثلاث رسائل الى خديوي مصر، عباس حلمي، باعتباره حاكم ولاية ما زالت تتبع السلطة العثمانية. الرسالة الاولى أعلنت ان الاستانه لا تعتزم ارسال مندوب عنها لرسم الحدود مع مصر وتعيينها، وبالتالي، يتوجب على مصر التوقّف عن اقامة المواقع الحدودية. الرسالة الثانية، وهي الأهمّ، أكدت، بكل وضوح، ان السلطات العثمانية لا ترى، اطلاقاً، حاجة الى ارسال بعثة حدودية ما دامت العقبة «وجوارها» منطقة عثمانية، بدون أي شك، وانها، بالتالي، خارج أراضي الامتياز المصري الممنوح لمحمد علي في العام ١٨٤١، اضافة الى ان مبدأ تعيين الحدود غير وارد، أصلاً، طالما بقيت مصر جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وأعربت هذه الرسالة عن أمل الصدر الاعظم في ان تستجيب مصر للرغبات العثمانية، تجنّباً لنشوء «حادثة» بين البلدين، مهدّداً بأن «اجراءات طرد قوية» قد تكون ضرورية لمعاقبة هذا العصيان من جانب مصر، في حال اصرارها على انشاء مواقع عسكرية وانزال جنود الزورق الحربي «نور البحر» في سيناء. وأعادت الرسالة الثالثة تكرار المطالب العثمانية.

لم يجرؤ خديوي مصر على اتخاذ أي موقف تجاه التهديد العثماني، بل اكتفى بنقل الرسائل الى المعتمد البريطاني في مصر، الذي نقلها، بدوره، الى المسؤولين في لندن[٢٧]. ويبدو ان الوضع الناجم عن التشدّد العثماني أحدث ارباكاً في أوساط صانعي السياسة البريطانية، الذين تأرجحت آراؤهم ما بين ناصح بالتأنّي والحذر واتباع الطرق السلمية والمفاوضات الهادئة مع السلطات العثمانية، وداعٍ الى اللجوء الى القوة والرد على التهديد العثماني بسياسة «سفن المدفعية» لارغام الاستانه على التراجع والاقرار بالامتيازات المصرية في سيناء. تزعّم الاتجاه الاول السفير البريطاني في اسطنبول، باعتباره الاقدر على تفهّم المواقف العثمانية ومتابعة التقلّبات في مزاج الصدر الاعظم والسلطان عبدالحميد، ومعرفة دقائق السياسة العثمانية بشكل عام. أمّا الاتجاه الثاني، فحمل لواءه المعتمد البريطاني في القاهرة ومساعدوه الذين كانوا يدافعون عن المصالح البريطانية في مصر وقناة